دولة فلسطين
محافظة القدس الشريف

تقرير جرائم الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس

خلال شهر كانون الثاني للعام 2024

Report Of Israeli Occupation Crimes In Jerusalem Governorate

Jan - 2024

www.jerusalemgov.ps

pr.unit@jergov.ps

00972562800774

Jerusalem Governorate - محافظة القدس الشريف

jerusalem_governorate

Jerusalem Governorate - محافظة القدس الشريف

Jerusalem Governorate

jerusalemgovernorate

إعلام محافظة القدس

الفهرس

البيان	رقم الصفحة
الشهداء	4
اعتداءات المستعمرين	7
الإصابات المسجلة	9
جرائم الاحتلال في المسجد الأقصى	10
استهداف الشخصيات الوطنية	13
اعتقالات	15
قرارات محاكم الاحتلال بحق المعتقلين	15
عمليات الهدم والتجريف	18
قرارات الهدم والإخلاء القسري	19
انتهاكات الاحتلال بحق الأسرى المقدسيين	20
الانتهاكات ضد المؤسسات والمعالم المقدسية	21
مشاريع استيطانية	24

تقرير جرائم الاحتلال في محافظة القدس

خلال شهر كانون الثاني من العام 2024

(5) شهداء في محافظة القدس و(163) حالة اعتقال

و(22) عملية هدم وتجريف و(3405) مستعمرًا

اقتحموا المسجد الأقصى المبارك خلال كانون الثاني

من العام 2024

الشهداء وملف الجثامين المحتجزة لدى الاحتلال

ارتقى خلال كانون الثاني من العام 2024 (5) شهداء بينهم طفلة لم تتجاوز 4 أعوام، حيث أعدمت قوات الاحتلال كلًا من: محمد أبو عيد (32 عامًا) وزوجته ضحى أبو عيد (26 عامًا)، الطفلة رقية أبو داهوك (3 سنوات)، الطفل سليمان كنعان (17 عامًا)، الطفلة جنان أبو اسنينة في قطاع غزة.

في 8 كانون الثاني ارتقى المقدسي **محمد مزيد أبو عيد (32 عامًا) وزوجته ضحى نبيه أبو عيد (26 عامًا)** داخل مركبتهما قرب حاجز بيت إكسا شمال غرب القدس المحتلة، إذ أطلقت قوات الاحتلال النار بكثافة تجاههما وتجاه مركبة أخرى ما أدى إلى ارتقاء الطفلة رقية أبو داهوك (3 سنوات)، بحجة تنفيذ أبو عيد عملية دهس. واحتجز الاحتلال جثامين الشهداء الثلاثة، لكنه أعاد تسليم جثمان الطفلة رقية بعد 9 أيام من احتجازه.

وفي 14 كانون الثاني ارتقى **الطفل المقدسي سليمان محمد كنعان (17 عامًا)** من بلدة حزما بالقدس المحتلة، برفقة صديقه خالد حميدات (16عامًا)، بعدما أعدمهما الاحتلال في مدينة البيرة شمالي القدس المحتلة.

وفي 22 كانون الثاني ارتقت الطفلة المقدسية **جنان أبو اسنينة** ابنة الأسير المقدسي المحرر والمبعد إلى غزة شعيب أبو اسنينة جراء قصف منزل عائلتها . يذكر أن الاحتلال اعتقل شعيب أبو اسنينة عام 1998 وحكم عليه بالسجن المؤبد، وأغلق الاحتلال منزله في بلدة سلوان، وأبعده إلى قطاع غزة عام 2011 عقب تحرره في صفقة وفاء الأحرار.

ملف الشهداء المحتجزة جثامينهم لدى الاحتلال

احتجز الاحتلال خلال شهر كانون الثاني 2024 جثماني الشهيدين محمد أبو عيد وزوجته ضحى أبو عيد كما احتجز الاحتلال لمدة 9 أيام جثمان الطفلة رقية أبو داهوك.

وما تزال سلطات الاحتلال حتى نهاية كانون الثاني 2024 تحتجز جثامين 37 شهيدًا مقدسيًا في ثلاجات الاحتلال ومقابر الأرقام، وهم: الشهيدين الزوجين (محمد وضحى أبو عيد) ارتقيا خلال العام 2024، الشهيد (أديب عليان)، الشهيد (نبيل حلبية)، الشهيد الطفل (محمد فروخ)، الشهيدان الشقيقان (إبراهيم ومواد نمر)، الشهيد (علي العباسي)، الشهيد (الطفل عبد الرحمن فرج)، الشهيد (خالد المحتسب)، الشهيد (الطفل آدم أبو الهوى)، الشهيد (عبد الرحمن العموري)، الشهيد (الطفل خالد الزعانين)، الشهيد (مهند المزارعة)، الشهيد (إسحق العجلوني)، الشهيد (حسين قراقع)، والشهيد (خيري علقم)، ارتقوا خلال **عام 2023** والشهيد (بركات عودة)، والشهيد (حبّاس ريان)، والشهيد (عامر حلبية) والشهيد (عدي التميمي)، والشهيد (كريم القواسمي) ارتقوا خلال **عام 2022**، والشهيد (فادي أبو شخيدم)،

والشهيد (محمود حميدان) والشهيد (أحمد زهران) والشهيد (زكريا بدوان) والشهيد (شاهر أبو خديجة) والشهيد (الطفل زهدي الطويل) ارتقوا خلال **عام 2021**، والشهيد (أحمد عريقات) والشهيد (إبراهيم هلسة) ارتقيا خلال **عام 2020**، والشهيد (الأسير عزيز عويسات) الذي ارتقى **عام 2018**، والشهيد (فادي قنبر) **عام 2017**، والشهيد (مصباح أبو صبيح) **عام 2016**، والشهيد (نبيل حلبية) والشهيد (أسامة بحر) ارتقيا خلال **عام 2001**، والشهيد (كامل مزعرو) **عام 1986**، والشهيد (جاسر شتات) **عام 1968**.

اعتداءات المستعمرين

تتزايد اعتداءات المستعمرين والمتطرفين اليهود على الفلسطينيين بشكل عام وعلى أهالي محافظة القدس بشكل خاص، في ظل تقاعس شرطة الاحتلال عن اعتقال المعتدين منهم، بل وتتعمد حكومة الاحتلال الفاشية توفير غطاء لممارساتهم العنصرية الاجرامية، بدليل التلاعب والتحايل غير القانوني لتوفير شبكة أمان تحمي هؤلاء المعتدين، باعتبارهم الأداة القوية لسياسة الاحتلال المتطرفة لتنفيذ أهدافهم وتحقيقها.

إذ أن هذه الممارسات العنصرية لا تندرج تحت عنوان تصرفات فردية وحوادث عرضية معزولة، أو ردات فعل على تصرف ما، بل إنها لا تخرج من سياقها الجوهري في استخدام سياسة التمييز العنصري الذي تمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيين على مدار العقود الماضية.

وخلال كانون الثاني من العام 2024، رصدت محافظة القدس **نحو (9) اعتداء للمستعمرين منها (3) اعتداءات بالإيذاء الجسدي.**

ففي 6 كانون الثاني نظم مستعمرون جولات على سطح خان الزيت واقتحموا مناطق أخرى بالبلدة القديمة في القدس المحتلة.

وفي 10 كانون الثاني نظم قطعان من المستعمرين مسيرة حول سور القدس والمسجد الأقصى، بحماية شرطة وقوات الاحتلال؛ عشية الشهر العبري الجديد. وأغلقت قوات الاحتلال أبواب سور القدس، علما أن أبواب الأقصى كانت مغلقة بعد انتهاء صلاة العشاء، كما أغلقت مداخل بلدة سلوان جنوبي المسجد لتأمين دخول المستعمرين عبر باب المغاربة. وعرقلت قوات الاحتلال دفن جثمان المسنة المقدسية أسماء جلاجل في مقبرة باب الرحمة بعد أن أغلقت الطرقات المؤدية إليها.

كما اقتحم عشرات الآلاف من قطعان المستعمرين ساحة حائط البراق المحتل غربي المسجد الأقصى، بحماية قوات الاحتلال، وذلك للصلاة من أجل الجنود والأسرى. وذلك بالتزامن مع استمرار تقييد الاحتلال دخول المصلين المسلمين إلى المسجد الأقصى منذ السابع من تشرين الأول الماضي.

وفي 22 كانون الثاني اعتدى المستعمرون على الفتى عبد الرحمن نصار السلايمة، خلال عودته إلى منزله بعد انتهاء دوامه المدرسي. وبدأ الاعتداء حين وجهت مستعمِرة الكلمات النابية للفتى وهاجمته، ثم قام الحارس بالتدخل واعتدى على الفتى، وخلال ذلك فوجئ عبد الرحمن بعدد من المستعمِرين يقومون بمهاجمته بالضرب والدفع، موجهين الضربات المتتالية على رأسه ورقبته.

وفي 20 كانون الثاني قام مستعمرون بأعمال تخريبية داخل مسجد عكاشة غربي القدس المحتلة، حيث شرعوا منذ السابع من أكتوبر بالصلاة فيه وتحويله إلى كنيس يهودي، بدعوى أن القبر الموجود داخله يعود إلى بنيامين شقيق النبي يوسف عليه السلام.

وفي 28 كانون الثاني دهس مستعمِر الشابين عبد الكريم سمرين وآدم هليس في القدس المحتلة.

ونظّم مئات المستعمرين مؤتمرا بعنوان "فقط الاستيطان يجلب الأمن" داخل ما تسمى مباني الأمة المقامة فوق تلة الشيخ بدر على أراضي قرية لفتا المهجرة غرب القدس المحتلة، وشارك في المؤتمر 10 وزراء في حكومة الاحتلال من بينهم المتطرف بن غفير. ودعا المؤتمر إلى تشجيع الهجرة اليهودية نحو فلسطين، وإعادة الاستيطان إلى قطاع غزة وتكثيفه في شمالي الضفة الغربية.

الإصابات المسجلة

رصدت محافظة القدس خلال شهر كانون الثاني 2024 الإصابات الناتجة عن استعمال الاحتلال القوة المفرطة ضد المقدسيين وتم رصد **(18)** إصابة نتيجة إطلاق الرصاص الحيّ والمعدني المغلف بالمطاط والضرب المبرح، بالإضافة إلى حالات الاختناق بالغاز.

ومن أبرز الإصابات خلال كانون الثاني إصابة الشاب عماد داري والذي اعتدت عليه قوات الاحتلال بالضرب خلال اقتحامها قرية العيساوية بالقدس المحتلة ما أدى لنقله للمشفى لتلقي العلاج. كما أعلن الهلال الأحمر عن إصابة شاب (28 عامًا) بالرصاص الحي أسفل البطن بالقرب من حاجز قلنديا العسكري. وفي 10 كانون الثاني أصيب المقدسي موسى الخطيب (69 عامًا) بانهيار وأعراض جلطة ونقل إلى المشفى لتلقي العلاج، عقب هدم قوات الاحتلال لمنزله في حي دير العامود بقرية صورباهر جنوبي القدس المحتلة دون سابق إنذار ودون السماح بإخلاء الأثاث.

وفي 22 كانون الثاني أصيب الفتى عبد الرحمن نصار السلايمة، خلال عودته إلى منزله بعد انتهاء دوامه المدرسي عقب اعتداء المستعمرين عليه.

الجرائم والانتهاكات في المسجد الأقصى المُبارك

في انتهاك واضح وصريح لقدسيّة المسجد الأقصى المُبارك، تستمر اقتحامات المستعمرين خلال العام 2024، إذ اقتحم **3405 مستعمرًا و1218 تحت مسمى "سياحة"** المسجد الأقصى المُبارك خلال الأمر الواقع الذي فرضه الاحتلال والمسمى بالفترتين الصباحية والمسائية بحماية مشددة من شرطة الاحتلال، أدّوا خلالها صلوات تلمودية.

خلال شهر كانون الثاني واصلت سلطات الاحتلال حصارها على المسجد الأقصى والذي فرضته منذ السابع من شهر تشرين الأول الماضي من خلال تقييد دخول المصلّين المسلمين إليه. إذ تتمركز قوات الاحتلال طوال الوقت على أبواب الأقصى، وتضع السواتر الحديدية وتوقف الوافدين وتحاول عرقلة دخولهم إليه وتمنع ذلك في كثير من الأوقات لا سيّما مع أوقات الصلاة. وبالتزامن مع هذا المنع والقيود على دخول المسلمين إلى الأقصى، تتواصل اقتحامات المستعمرين إليه عبر باب المغاربة.

وخلال أيام الجمع تمكنت أعداد قليلة المصلين الذين يتمكنون من الوصول إلى المسجد الأقصى والصلاة فيه بسبب تضييقات الاحتلال، ومنع المصلين ممن هم دون الخمسين عامًا من دخول المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة، وتراوحت أعداد المصلين خلال أيام الجمع (5، 12، 19، 26 كانون الثاني) بين

12 ألف مصلّ إلى 15 ألف مصّل حسبما نشرته دائرة الأوقاف الإسلامية، مع أن أعداد المصلّين كانت تصل إلى نحو 50 ألف مصل أو أكثر في الجمعة الواحدة قبل السابع من تشرين الأول الماضي.

وفي أيام الجمع أيضا نصبت قوات الاحتلال، حواجز في طريق ابواب الأسباط والساهرة والعامود والجديد لمنع المصلين من الوصول للمسجد الأقصى المبارك لأداء صلاة الجمعة فيه.

وفي الجمعة الأولى من شهر كانون الثاني اعتدى الاحتلال على المصلين في عدة مناطق في القدس، ففي حي وادي الجوز ألقى الاحتلال القنابل الغازية والصوتية على مجموعة من الشبان خلال صلاتهم في الشارع، وفي منطقة باب الاسباط ورأس العامود اعتدت قوات الاحتلال على المصلين بالضرب والدفع، إضافة الى اعتداءات على بعض الشبان في منطقة باب العامود والساهرة، وفي طرقات البلدة القديمة.

وفي الجمعة الثانية قمعت قوات الاحتلال المصلين في منطقة وادي الجوز بالقنابل الصوتية، فيما اعتدت على البعض في منطقة رأس العامود، و"مقبرة اليوسفية – الطريق المؤدي إلى باب الأسباط".

وفي الجمعة الثالثة اعتدت قوات الاحتلال على المصلين في عدة مناطق في القدس، ففي حي وادي الجوز منعتهم من الصلاة في الشارع الرئيسي واضطر المصلون إلى الانتقال الى أحد الزقاق للصلاة في أقرب نقطة تمكنوا من الوصول إليها، وفي حي رأس العامود أجبر الاحتلال المصلين على الصلاة على قارعة الطريق فقط، وفي منطقة باب الاسباط أدى المصلون الصلاة داخل مقبرة اليوسفية.

وفي الجمعة الأخيرة أقيمت الصلوات في شوارع القدس رغم القمع والملاحقة، ففي حي وادي الجوز أطلقت القوات القنابل الغازية بكثافة في عدة مناطق في الحي وأزقته، لمنع الصلاة في الشوارع، ولاحقت قوات الاحتلال الشبان في عدة مناطق في الحي لمنعهم من الصلاة في شوارع الحي. وفي حي رأس العامود، طريق باب الأسباط، اعتدت قوات الاحتلال على بعض الشبان بالدفع والضرب، في محاولة لمنع الصلاة في الشارع.

وفي 16 كانون الثاني اقتحمت زوجة ما يسمى بوزير أمن الاحتلال المتطرف (إيتمار بن غفير) المسجد الأقصى، بحماية مشددة من شرطة وقوات الاحتلال. ونشرت المتطرفة صورة لها أمام قبة الصخرة المشرفة وقالت "أشاعت الشبكات العربية أنني قُتلت في الهجوم الإرهابي في أدورا، ولكنني حيّة، إليكم صورة للإثبات".

وفي 17 كانون الثاني احتفل عضو الكنيست السابق المتطرف (يهودا غليك) ببلوغ حفيده في رحاب المسجد الأقصى المبارك، بالتزامن مع استمرار الاحتلال في حصار المسجد الأقصى، ومنع آلاف المصلين من دخوله.

ورفع ما يسمى برئيس قسم التعليم في إحدى جماعات الهيكل المزعوم (بيدينو) وأحد أبرز مقتحمي المسجد الأقصى (يهوشع لبيلير) من قطاع غزة ورقة كتب عليها بالعربية "من دمار غزة نبني هيكلنا". علما أنه يقاتل مع جيش الاحتلال في عدوانه على قطاع غزة، ويقتحم الأقصى تزامنا مع مشاركته في الإبادة الجماعية.

وفي 18 كانون الثاني أصدر الاحتلال مخالفة مالية بقيمة ألف شيكل و8 نقاط بحق أحد سدنة المسجد الأقصى وذلك بحجة تكلمه بالهاتف "مكالمة عمل" أثناء قيادته مركبة كهربائية تحمل القمامة داخل باحات المسجد الأقصى، حيث أوقفته قوات الاحتلال أثناء خروجه من باب الأسباط. وتكمن خطورة هذه الحادثة، في تعامل شرطة الاحتلال مع باحات المسجد الأقصى على اعتبارها أرضا تابعة لبلدية الاحتلال في القدس وتسري عليها القوانين الخاصة بها، حيث تلقى الموظف المخالفة وهو يعمل داخل المسجد المبارك.

وفي 25 كانون الثاني التقط مستعمر مقتحم صورةً داخل المسجد الأقصى لرقعة قماشية عليها الهيكل المزعوم وعبارة "إلى أورشليم (القدس) تحولنا"، حيث وزعت جماعات الهيكل المئات من هذه الرقع على جنود الاحتلال في غزة، لمحاولة ربطهم بالهيكل، وإضفاء الصبغة الدينية على جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبونها.

وفي 31 كانون الثاني أدى مستعمرون صلواتهم عبر هواتفهم المحمولة أثناء مشيهم في باحات المسجد الأقصى، بدءا من باب المغاربة وانتهاء بباب السلسلة. فلم تعتد تقتصر صلوات المستعمرين في المسجد الأقصى على المنطقة الشرقية وقرب باب الرحمة، والمشارب الشمالية لصحن قبة الصخرة، والبائكة الغربية، بل تطور الانتهاك ليتلو المستوطنون صلواتهم في باحات المسجد الأقصى.

استهداف الشخصيات الوطنية والإسلامية

في ظل حكومة اليمين المتطرف التي يقودها قطعان المستوطنين تواصل سلطات الاحتلال محاولاتها في فرض السيادة على القدس ومقدساتها بهدف فرض واقع جديد، وتستمر في سياستها العنصرية بحق الرموز الوطنية المقدسية وعلى رأسها **محافظ القدس عدنان غيث**، الذي يفرض عليه الاحتلال قرارًا بالحبس المنزلي المفتوح في منزله منذ الرابع من آب لعام 2022 دون تحديد فترة زمنية للقرار، ففي 14 كانون الثاني سلمت مخابرات الاحتلال غيث قرارًا بنية حكومة الاحتلال تجديد قرارها السابق الخاص بإبعاده عن الضفة الغربية. ويذكر أن أربع قرارات عسكرية صدرت بحق المحافظ غيث منذ توليه مهامه كمحافظ للقدس في عام 2018؛ الأول: يمنعه من الدخول إلى الضفة الغربية والوصول إلى مكان عمله في بلدة الرّام. والثاني: يمنعه من التواصل مع 51 شخصية فلسطينية وعلى رأسها سيادة الرئيس محمود عباس، ودولة رئيس الوزراء محمد اشتية وعددًا من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح وقيادات أمنية ووطنية فلسطينية. وقرارًا آخرًا يمنعه من التحرك أو التواجد في مدينة القدس عدا مكان سكنه ببلدة سلوان. وقرارًا رابعًا يمنعه من المشاركة في أيّة نشاطات أو فعاليات أو تجمعات داخل مدينة القدس.

وفي 11 كانون الثاني استدعت سلطات الاحتلال أمين سر حركة فتح في القدس المحتلة **شادي المطور**، للتحقيق.

وفي 17 كانون الثاني قررت ما تسمى بسلطات الاحتلال القضائية (إدانة) **الشيخ عكرمة صبري**، خطيب المسجد الأقصى ورئيس الهيئة الإسلامية في القدس، بـ (تهمة التحريض على الإرهاب)، بعد سلسلة من الملاحقات والاستهدافات للشيخ عكرمة، لكنها أجلت محاكمته عقب طلب من محاميه، ليعود الإعلام الإسرائيلي في 22 كانون الثاني ويحرّض على الشيخ الدكتور عكرمة صبري عقب قرار قوات الاحتلال تأجيل محاكمته.

وفي 17 كانون الثاني أصدر الاحتلال قرارًا بالاعتقال الإداري لمدة 6 أشهر، بحق الشيخ المقدسي **يوسف مخارزة** بتهمة التحريض و"دعوة الجيوش والعلماء والإعلاميين لنصرة غزة"، حيث كان قبل اعتقاله خطيبا لعدة مساجد، وكان الاحتلال قد اعتقل مخارزة في 16 تشرين الأول من العام الماضي، وأكدت عائلة الشيخ تعرضه للتعذيب والإهمال الطبي في سجون الاحتلال وأضافت أنه تعرض لضرب شديد ومبرح رغم كبر سنه ومرضه وغطت الدماء وجهه ولم يقدم له أي إسعافات أو علاج.

حالات الاعتقال

خلال شهر كانون الثاني تم رصد **(163) حالة اعتقال** في كافة مناطق محافظة القدس، **من بينهم (14) طفلًا و (8) سيدات.**

قرارات محاكم الاحتلال بحق المعتقلين

تفرض محاكم الاحتلال بحق المعتقلين قرارات مجحفة، تعددت بين إصدار أحكام السجن الفعلي، وفرض الحبس المنزلي، بالإضافة إلى قرارات إبعاد وغرامات مالية باهظة، ومنهم من أصدرت محكمة الاحتلال بحقهم قرارات منع سفر، بالإضافة إلى تمديد اعتقال عدد كبير من المعتقلين لأشهر طويلة وربما لسنوات دون توجيه تهم واضحة بحقهم.

أحكام بالسجن الفعلي

رصد التقرير إصدار محاكم الاحتلال العنصرية (39) **حكمًا بالسجن الفعلي** بحق أسرى مقدسيين، من بينها (31) **حكمًا بالاعتقال الإداري** "أي دون تحديد تهمة لهم بشكل واضح".

ومن أعلى الأحكام التي أصدرتها سلطات الاحتلال خلال شهر كانون الثاني الحكم الصادر بحق الأسير محمد حلاوة، بالسجن الفعلي لمدة 78 شهرًا (6 سنوات) وغرامة 2000 شيكل.

قرارات بالحبس المنزلي

أضحى الحبس المنزلي سيفًا مسلطًا على رقاب المقدسيين، والذي يتمثل بفرض أحكام من قبل محكمة الاحتلال تقضي بمكوث الشخص فترات محددة داخل المنزل بشكل قسري، ما جعل من بيوت المقدسيين سجونًا لهم، فهو يقيد المحكوم وكفلائه، ويخلق حالة من التوتر الدائم وضغوط من الناحية النفسية والاجتماعية، وجرى رصد **(13) قرارًا بالحبس المنزلي** أصدرتها سلطات الاحتلال خلال شهر كانون الثاني 4 منها بحق أطفال وآخر بحق سيدة.

قرارات الإبعاد

تتخذ سلطات الاحتلال من قرارات الإبعاد التي تصدرها وسيلة لقمع التواجد الفلسطيني في المسجد الأقصى المبارك والبلدة القديمة وباب العامود وغيرها من الأحياء المستهدفة، إذ أصدرت سلطات الاحتلال **6 قرارات بالإبعاد** خلال شهر كانون الثاني.

قرارات منع السفر

يتذرع الاحتلال بأسباب أمنية لمنع الفلسطينيين من السفر وخاصة في القدس المحتلة، وخلال شهر كانون ثاني تم رصد تجديد قرار منع السفر بحق المرابطة المقدسية هنادي الحلواني.

عمليات الهدم والتجريف ومصادرة ممتلكات

تنتهج سلطات الاحتلال سياسة هدم منازل المواطنين في القدس المحتلة، والتي تأتي في سياق الإجراء العقابي والتهجير القسري والتطهير العرقي للمواطنين، وتهويد و"أسرلة" المدينة المحتلة، تبرر سلطات الاحتلال هدم المنازل بشكل عام بذريعة إقامتها دون ترخيص، بالرغم من ندرة منح موافقة على التراخيص اللازمة لبناء منازل المقدسيين.

وخلال شهر كانون الثاني، بلغ عدد عمليات الهدم في محافظة القدس **(22) عملية هدم وتجريف، منها: (8 عمليات هدم ذاتي قسري) و(12 عملية هدم نفذتها آليات الاحتلال)، بالإضافة إلى عمليتي تجريف.**

إذ نفذت آليات وطواقم الاحتلال 12 **عملية هدم** شملت منازل وشقق سكنية ومنشآت تجارية، وبركسًا وسورًا استناديًا، ومرآبًا للسيارات، ونواديًا للفروسية في بلدة قلنديا بالقدس المحتلة.

وفي 9 كانون الثاني فجرت قوات الاحتلال منزل عائلة الشهيدين المقدسيين مراد وإبراهيم نمر في بلدة صوريا هر، وزعم الاحتلال أنهما نفذا عملية إطلاق النار قرب مستوطنة "راموت" في نهاية شهر تشرين الثاني الماضي. وسبق عملية التفجير اقتحام واسع للبلدة، وتوزيع منشورات للمواطنين للابتعاد من منطقة التفجير.

وفي 2 كانون الثاني شرعت جرافات الاحتلال بتجريف أراض في بلدة بيت صفافا بالقدس المحتلة لتنفيذ مخطط توسعة مستوطنة "جفعات همتوس" وشق شوارع في المكان تمهيدًا لفتح طريق استيطاني فيها.

وفي 10 كانون الثاني جرّفت سلطات الاحتلال أراضٍ في حي وادي الربابة ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك.

قرارات الهدم والإخلاء القسري ومصادرة الأراضي

سلمت سلطات الاحتلال خلال شهر كانون الثاني عددًا من **إخطارات الهدم** في بلدتي سلوان والجيب، وفي تجمع أبو النوار شرق القدس المحتلة سلمت سلطات الاحتلال الأهالي 11 إخطاراً لهدم منشآت سكنية وزراعية.

وفي 14 كانون الثاني أخطرت بلدية الاحتلال عائلات مقدسية بضرورة إزالة ما أسمتها "تعديات" في البلدة القديمة بالقدس المحتلة، حيث تركزت معظم الإخطارات في حارتي السعدية وباب حطة وباب المغاربة، الأمر الذي يعود بالضرر على قرابة 200 مقدسي.

وفي 17 كانون الثاني أعلن الاحتلال نيته هدم منزل الشهيد خالد المحتسب (21 عاما) الذي ارتقى في 12 تشرين الأول الماضي واحتجز الاحتلال جثمانه، وكانت قوات الاحتلال اقتحمت منزل المحتسب في بيت حنينا بعد يوم من العملية، وأخذت قياساته تمهيدا لهدمه، وأجبرت عائلته على تفريغه.

الإضراب سبيل المقدسيين لإيصال صوتهم

يتخذ المقدسيّون من الإضرابات وسيلة للتعبير والتضامن مع قضاياهم وقضايا شعبهم ورفضهم لجرائم الاحتلال واعتداءاته بحقهم، ففي 3 كانون الثاني كانون الثاني عمّ الحداد والإضراب الشامل مختلف أنحاء محافظة القدس؛ تنديدا باغتيال القيادي في حركة "حماس" صالح العاروري، وبجرائم الاحتلال المتواصلة بحق أبناء شعبنا في قطاع غزة، والضفة الغربية. وشلّ الإضراب، الذي دعت إليه القوى الوطنية والإسلامية مناحي الحياة كافة.

الانتهاكات بحق الأسرى

خلال شهر كانون الثاني واصلت سلطات الاحتلال انتهاكاتها بحق الأسرى والأسرى المحررين والتي زادت حدتها منذ بدء عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، ففي 10 كانون الثاني استدعت محكمة صلح الاحتلال في حيفا الأسيرة المقدسية المحررة "فدوى حمادة" بادعاء ارتكابها "تجاوزات ضد إدارة وشرطة السجون خلال فترة أسرها"، متجاهلة أنها تحررت ضمن صفقة تبادل رسمية تحت ضمانات دولية. وقالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين إن ما حصل هو اختراق قانوني واضح بحق حمادة، داعية إلى إجبار الاحتلال الالتزام بشروط الصفقة وعدم ملاحقة المحررين فيها.

وفي 18 كانون الثاني اعتدت قوات الاحتلال في سجن نفحة الصحراوي بالضرب المبرح على الأسير المقدسي أيمن الشرباتي بعد احتجاجه ورفضه الإجراءات الظالمة وغير الإنسانية التي تعامل بها إدارة السجون الأسرى في سجن نفحة، وتم نقل الأسير الشرباتي الى زنازين العزل الانفرادي المشدد، بعد الضرب المبرح، يذكر أنه معتقل منذ عام 1998، وحمّلت عائلة الشرباتي الاحتلال مسؤولية صحته النفسية والجسدية.

وعن انتهاكات الاحتلال بحق الأسرى منذ بدء عدوانه على قطاع غزة تزداد مخاوف من موت جماعي للأسرى" بفعل إجراءات الاحتلال بحقهم، إذ نقل المحامي حسن عبادي عن الأسير المقدسي محمد عليان (69 عاما) والد الشهيد بهاء عليان من بلدة جبل المكبر قائلا: "أقلّ أسير نزل 10–15 كيلو، وجبات قليلة لا تُشبِع إطلاقاً (تُبقينا على قيد الحياة)، ألم الجوع، مريض السكري يتناول 3 وجبات شحيحة بدل 6 وجبات، وقف الأنسولين السريع، الوضع سيّئ جداً، الأمور في مسار كارثي، والخوف من موت جماعي للأسرى."

وفي إطار الإهمال الطبي المتعمد من إدارة سجون الاحتلال للأسرى أكدت عائلة الشيخ يوسف مخارزة والذي اعتقله الاحتلال في 16 تشرين الأول من العام الماضي تعرضه للتعذيب والإهمال الطبي في سجون الاحتلال، وأضافت أنه تعرض لضرب شديد ومبرح رغم كبر سنه ومرضه وغطت الدماء وجهه ولم يقدم له أي إسعافات أو علاج. ويقضي مخارزة حكمًا بالاعتقال الإداري بتهمة التحريض و"دعوة الجيوش والعلماء والإعلاميين لنصرة غزة".

الجرائم والانتهاكات ضد المؤسسات والمعالم المقدسية

في محاولات مستمرة لتقويض الجهود المقدسية داخل العاصمة المحتلة يواصل الاحتلال سياسة إغلاق المؤسسات العاملة فيها وقمع الفعاليات التي تثبت وجود وصمود المقدسي في المدينة المحتلة.

ومن أبرز هذه الاعتداءات خلال شهر كانون الثاني:

استهداف المؤسسات التعليمية والطلبة المقدسيين ومحاربة المنهاج الفلسطيني:

تواصل سلطات الاحتلال استهداف المؤسسات التعليمية في مدينة القدس والتحريض ضدها وتواصل استهداف الطلبة المقدسيين، ففي 9 كانون الثاني منعت قوات الاحتلال طلبة المدارس من الوصول إلى منازلهم بعد انتهاء داومهم المدرسي في صورباهر. وفي 16 كانون الثاني أطلقت قوات الاحتلال قنابل الغاز بكثافة في مخيم شعفاط بالتزامن مع خروج الطلاب من المدارس.

وفي 28 كانون الثاني اقتحمت قوات الاحتلال مدرسة الأقصى الشرعية للبنات الواقعة داخل ساحات الأقصى، وطالبت الشرطة بإحضار احدى الطالبات "لتنفيذ قرار اعتقال صدر بحقها"، مع التهديد باقتحام الصف الدراسي. واعتقلت قوات الاحتلال الطالبة بتهمة إزالة علم دولة الاحتلال عن أحد المركبات في القدس ورميه أرضًا، وحولتها للتحقيق في مركز شرطة الاحتلال في "شارع صلاح الدين"، وبعد التحقيق أفرج عنها الاحتلال بشرط الحبس المنزلي لمدة 5 أيام، والإبعاد عن محيط باب الساهرة وباب العامود لمدة أسبوع.

الاعتداء على الأماكن الدينية وطمس معالمها

وفي 20 كانون الثاني نفّذ مستعمرون أعمالًا تخريبية داخل مسجد عكاشة غربي القدس المحتلة، حيث شرعوا منذ السابع من أكتوبر بالصلاة فيه وتحويله إلى كنيس يهودي، بدعوى أن القبر الموجود داخله يعود إلى بنيامين شقيق النبي يوسف عليه السلام.

خطاب التحريض والكراهية

في 24 كانون الثاني صرّح ما يسمى بنائب رئيس بلدية الاحتلال في القدس المحتلة المتطرف (أريه كينج) ضد المقدسيين، بقوله "يجب أن ندرك أن عرب القدس مثل عرب غزة، مكونين من إسلاميين متطرفين، وأقلية مسيحية، وأغلبية صامتة تدعم الإرهاب بهدوء، وأقلية مسلمة تعارضه. يجب طرد هؤلاء

الإرهابيين الملعونين وعائلاتهم من إسرائيل، ليعلم الجميع أن لا حياة لمن أراد قتلنا." يذكر أن المتطرف (أريه كينج) يعيش داخل مستعمرة في قلب حي رأس العمود بالقدس المحتلة، ويتجوّل بسلاحه في شوارع المدينة.

التحريض على المؤسسات الدولية في القدس (أونروا)

في 15 كانون الثاني حرّض ما يسمى بنائب رئيس بلدية الاحتلال في القدس المتطرف (أريه كينج) على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" وتحديدا على مقرها في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة، وأرسل كينج كتابا رسميا باسم بلدية الاحتلال إلى ما يسمى بوزير أمن الاحتلال المتطرف (إيتمار بن غفير) طالبه فيها بإخلاء المقر في القدس، بحجة أنه يقع ضمن ما أسماه "أراضي إسرائيل"، وأن العديد من مرافقها في حي الشيخ جراح بُنيت دون ترخيص.

وفي 28 كانون الثاني طالبت ما تسمى "دائرة أراضي إسرائيل" وكالةَ غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بإخلاء أحد عقاراتها في بلدة كفرعقب شمالي القدس المحتلة –بمساحة 85 دونما، ودفع 17 مليون شيكل. جاء ذلك بعد تحريض وطلب رسمي ممن يسمى بنائب رئيس بلدية الاحتلال في القدس (أريه كينج) قبل أيام، حيث ادعى أن الأرض المقام عليها العقار لا تتبع للأونروا وإنما للاحتلال، وبناء على ذلك يجب إخلاؤه ودفع رسوم استخدامها بأثر رجعي. يذكر أن الأرض المذكورة في كفر عقب كانت مسجلة باسم الحكومة الأردنية قبل عام 1967، وأقامت الأونروا بعدها مدرسةً ومركزا للتدريب عليها.

وفي 31 كانون الثاني دعا مستعمرون متطرفون إلى تنظيم وقفة أمام مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة، في الخامس من شباط القادم، للمطالبة بطرد الوكالة من القدس.

يذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي تتعرض الأونروا فيها لهجمة من الاحتلال، فقد تعرضت لهجمة أخرى عام 2019 حين قرر ما يسمى بمجلس الأمن القومي للاحتلال إقرار خطة لإغلاق وطرد المؤسسات التي تديرها الأونروا في مدينة القدس المحتلة.

الاعتداءات على الصحفيين

أما على صعيد الاعتداء على الصحفيين خلال شهر كانون الثاني فواصلت سلطات الاحتلال عرقلة عمل الصحفيين ومنعهم من التغطية الإعلامية لا سيّما في أيام الجمعة، ففي 12 كانون الثاني اشترطت قوات الاحتلال إبعاد الطواقم الصحفية لتسمح للمصلين بالدخول للمسجد الأقصى.

وفي 3 كانون الثاني استهدف الاحتلال الصحفيين والأهالي في محيط منزل عائلة شقيرات الذي هدمه الاحتلال في بلدة جبل المكبر بالقدس المحتلة.

وفي 19 كانون الثاني قمعت قوات الاحتلال الطواقم الصحفية وأبعدتهم عن منطقة وادي الجوز بالقدس المحتلة.

وفي 22 كانون الثاني اعتدت قوات الاحتلال على الصحفي أحمد جلاجل خلال تغطيته اقتحامها بلدة العيساوية بالقدس المحتلة.

وفي 29 كانون الثاني اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي أحمد ركن من القدس المحتلة، بعد الاعتداء عليه وعلى والدته وشقيقه.

المشاريع الاستيطانية

في سعيها الدؤوب والمتسارع بشكل جنوني إلى فرض واقع جديد على مدينة القدس المحتلة وتهويدها من خلال تنفيذ مشاريع استيطانية خطيرة، وخلال شهر كانون الثاني صادقت حكومة الاحتلال على 4 مشاريع استيطانية جديدة، كما شرعت سلطات الاحتلال بالبدء بتنفيذ 3 مشاريع تمت المصادقة عليها في وقت سابق.

1. في 2 كانون الثاني اقتحمت جرافات الاحتلال برفقة القوات الخاصة منطقة "الطبالية" في بيت صفافا وشرعت بأعمال تجريف في أراضي عائلة عليان لتنفيذ مخطط توسعة مستوطنة "جفعات همتوس" وشق شوارع في المكان واعتقلت 4 من أفراد العائلة لرفضهم أعمال الحفر والتجريف.

2. في 7 كانون الثاني أقرت بلدية الاحتلال في القدس إقامة مكب نفايات على مساحة 109 دونمات في وادٍ قرب منازل عشرات آلاف المقدسيين في العيساوية وعناتا ورأس شحادة شرقي القدس المحتلة. حيث بدأ المخطط عام 2012 وكانت بلدية الاحتلال تنوي إقامة المكب على مساحة 520 دونما في ذات المكان، لكن المقدسيين ناضلوا قانونيا على مدار عقد كامل ليتمكنوا أخيرا

من تقليص المساحة إلى الخُمس. ستبلغ مساحة المكعب 350 ألف متر مكعب، حيث سيلحق أضرارا بيئية بأراضي المقدسيين الخاصة، بعد أن هدم الاحتلال 70 منشأة سكنية وتجارية لتطبيق هذا المخطط.

3. وفي 7 كانون الثاني أعلنت بلدية الاحتلال بالقدس نيتها البدء في تنفيذ مشروع وادي الجوز التهويدي المعروف بمشروع الهايتك مع العلم أن حكومة الاحتلال صادقت على هذا المشروع منذ أكثر من عامين وسيبدأ تنفيذه خلال الشهر القادم.
4. وفي 10 كانون الثاني صادقت ما تسمى اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في بلدية الاحتلال بالقدس المحتلة على مخطط لإنشاء حي "جفعات هشاكيد" الاستيطاني على أراضي قرية بيت صفافا جنوب شرق القدس المحتلة. سيتضمن المشروع الجديد حوالي 700 وحدة سكنية للمستوطنين على مساحة 40 دونما شمال غربي بيت صفافا.

يضاف هذا المخطط إلى مخطط سابق لتوسعة مستوطنة (جفعات همتوس) على أرض خربة طباليا في بيت صفافا، في الوقت الذي يفتقر فيه المقدسيون لمساحات ورخص بناء. يذكر أن المبادر لمخطط "جفعات هشاكيد" هو مكتب حارس أملاك الغائبين فيما يسمى وزارة العدل لدى الاحتلال.

5. وفي 13 كانون الثاني نشرت ما تُسمى بِـ "سلطة أراضي إسرائيل"، مناقصة مبدئية لبناء 550 وحدة سكنية ضمن مستوطنة (جفعات مشوع) الواقعة على سفوح جبال قرية المالحة المهجرة جنوب غربي القدس المحتلة. وستفتح تلك السلطة تقديم مقترحات خطط البناء أمام الشركات الإسرائيلية حتى 19 شباط المقبل؛ لتوسعة الحَيّ الاستيطاني المُقام على المساحات الخضراء الخصبة المحتلة، والذي سيؤدي إلى اقتلاع عشرات الأشجار المثمرة.
6. وخلال كانون الثاني شارفت طواقم بلدية الاحتلال على الانتهاء من تحويل أرض فلسطينية في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة إلى موقف لمركبات المستوطنين. وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية أصدرت قرارا بمصادرة الأرض في تشرين الثاني 2021، والتي كانت بمساحة 4700 متر مربع، وتعود لمقدسيين من عائلات عبيدات، عودة، جاد الله ومنصور.